الأمم المتحدة

S/2018/611



Distr.: General
18 June 2018
Arabic
Original: English

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة)، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وطلب إليَّ أن أقدّم إليه تقريرا عن تنفيذ الولاية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، ثم مرة كل أربعة أشهر. ويُقدَّم هذا التقرير عملا بذلك القرار.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – في آذار/مارس ٢٠١٨، احتفلت جمهورية أفريقيا الوسطى بالذكرى السنوية الثانية لتنصيب الرئيس فوستان أركانج تواديرا، الذي أعلن عن نهاية العملية الانتقالية في البلد وعن عودة النظام الدستوري إليها. وأتاحت هذه الذكرى السنوية للبلد وللجهات الشريكة الدولية فرصة للوقوف على الإنجازات الهامة التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن العديد من التحديات المتبقية.

٣ – وواصلت الحكومة إحراز التقدم نحو استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك التقدم في تعيين جميع المحافظين وأغلبية نواب المحافظين؛ وتعيين القضاة؛ وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتنشيط قطاع الدفاع والأمن، وهو من الأولويات الوطنية الرئيسية. غير أن هذا التقدم لا يزال بطيئا وهشا، ومحفوفا بمخاطر التراجع نظرا لاستمرار أنشطة الجماعات المسلحة، وضعف مؤسسات الدولة خارج بانغي، وندرة الموارد المالية والبشرية. ولا تزال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والتوترات المرتبطة بالمصالح الاقتصادية تعوق قدرة السلطات المحلية على استئناف تقديم الخدمات الحكومية بفعالية، ولا سيما الخدمات الأمنية والقضائية والمالية، وكفالة حماية المدنيين.

٤ – وقد تدهورَ الوضع الأمني في بانغي وفي أنحاء أخرى من البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وسط عودة الخطاب الطائفي والنزاعات بين الطوائف، مما يقوض ثقة الشعب في الدولة وفي قوات الدفاع والأمن الوطنية. وأدت تلك التطورات أيضا إلى مزيد من الاستقطاب السياسي الوطني، الذي اتسم بزيادة



18-08805 (A) 180618 190618



الجهود الرامية إلى تقويض سلطة الرئيس ومصداقية البعثة، التي وُجهت إليها انتقادات بسبب الصعوبات التي واجهتها في استعادة الأمن بسرعة في بانغي في أعقاب عمليتها المشتركة مع قوات الدفاع والأمن في المدينة في بداية نيسان/أبريل.

٥ - وعلى الرغم من تزايد المخاوف الأمنية وخطر تقويض التقدم المحرز على مدى السنوات الماضية، واصلت مؤسسات الدولة الرئيسية العمل. وعقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية الأولى لعام ٢٠١٨ في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو. وأسفر انتخاب المكتب التنفيذي الجديد للجمعية عن ترشيح أعضاء من مجموعات برلمانية متوافقة مع الأغلبية الرئاسية الموالية للسيد تواديرا. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس، عقدت المنظمة الدولية للفرانكوفونية معتكفا رفيع المستوى لمسؤولين في الحكومة ومؤسسات الدولة في إطار الجهود الرامية إلى تحسين التعاون فيما بين مؤسسات الدولة، ولا سيما بين الجمعية الوطنية والحكومة.

دعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية

٦ - عقد فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى جولته الثانية من المشاورات مع الجماعات المسلحة الأربع عشرة المعترف بها من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، وهي الفترة التي تلقى الفريق خلالها مطالب تلك الجماعات ومقترحاتها. وفي أيار/مايو، أنشأ السيد تواديرا لجنة مكونة من ١٥ مستشاراً ضمن حكومته للنظر في المطالب التي قدمتها الجماعات المسلحة وتجميع مظالمها، ليشكل ذلك أساسا للحوار في المستقبل بين الجماعات المسلحة والحكومة. وأعرب الفريق، طوال مشاوراته، عن خيبة أمله من استمرار العنف ضد المدنيين بلا هوادة في عدد من المناطق، حتى وإن كانت الجماعات المسلحة تزعم أنها ملتزمة بالحوار. ومع أن المظالم بدت قابلة للحل إلى حد كبير من خلال الوسائل السياسية، فقد لاحظ الفريق أن التزام بعض الجماعات المسلحة بمعالجة تلك المسائل سلمياً لا يزال موضع شك. بيد أن تدخلات الفريق التي تحث الجماعات المسلحة على تجنب الأنشطة العسكرية المزعزعة للاستقرار والهجمات على المدنيين لم تؤد بعدُ إلى الحد من العنف في العديد من المناطق.

٧ - ولا يزال الدعم الدولي، ولا سيما من جانب الأمم المتحدة، لجهود المبادرة الأفريقية والحكومة، دعما قويا، وهو يشمل مساعدات سياسية وتقنية ولوجستية واسعة النطاق. وفي ١١ نيسان/أبريل، في بانغي، استضافت الحكومة أول اجتماع لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، شارك في رئاسته كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة. واشترك كل من جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في رئاسة الاجتماع الذي عُقد خلال زيارتهما المشتركة إلى البلد. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو تعزيز التدخلات المتسقة والمطردة في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار والانتعاش. واختُتم الاجتماع بدعوة إلى تعزيز الشراكات الإنمائية وتحسين التنسيق فيما بين الجهات الشريكة الإقليمية والدولية. وأُعرب عن دعم مماثل خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجنة بناء السلام المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وخلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، وقد حضر السيد تواديرا كلا الاجتماعين المعقودين في نيويورك.

٨ - ومن أجل الحد من العنف المتصــل بالتنقل الرعوي، وتحســين التعاون الإقليمي في مجالي التجارة والأمن، وإدارة عودة اللاجئين بشــكل أفضــل، اتخذت الحكومة خطوات أولية لإعادة تنشــيط اللجان الثنائية المشــتركة بين جمهورية أفريقيا الوسـطى وتشـاد والسـودان والكاميرون، عملا بتوصـيات مؤتمر قمة الجماعة الاقتصـادية لدول وسـط أفريقيا المعقود في عام ٢٠١٧، وكذلك بتشـجيع من فريق الدعم الدولي خلال اجتماعه المعقود في بانغي في نيسـان/أبريل. وفي السـابق، أدت تلك اللجان دورا هاما في الحد من انتقال الأسلحة وتحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود.

٩ - وفي آذار/مارس، قام فرانسـوا لونسـيني فال، ممثلي الخاص لوسـط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة في وسـط أفريقيا، بزيارة إلى بانغي، برفقة أحمد علاّم - مي، الأمين العام للجماعة الاقتصـادية لدول وسـط أفريقيا، بهدف دعم المبادرة الأفريقية والتعاون الإقليمي. وشـجعا الفريق على كفالة قدر أكبر من المشـاركة الإقليمية في دعم الجهود الجارية لتحقيق الاسـتقرار وإرسـاء الحوار، ودعيا الجماعات المسـلحة إلى وقف الأعمال العدائية فورا. وخلال تلك الزيارة وبعثتين لاحقتين في نيســان/أبريل وأيار/مايو، أجرى ممثلي الخاص مشـاورات أيضـا مع السـيد تواديرا والوزراء الرئيسـيين في بانغي لحفز التعاون الإقليمي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها.

١٠ - واسـتكمالا لجهود الحوار التي تقودها المبادرة الأفريقية، دعمت البعثة مبادرات السـلام والمصـالحة المحلية التي تقودها الحكومة. وتُعد تلك الآليات أطرا للحد من العنف، وبناء الثقة بين الطوائف، وتيسـير عودة المشـردين، وتعزيز القدرة المحلية على حل النــزاعات، فضـلا عن توفير منصـة للإنذار المبكر. وفي المناطق التي تم التوصل فيها إلى اتفاقات، أنشئت آليات للتنفيذ والرصد بقيادة السلطات المحلية، وبمشاركة من المجموعات النسائية والشبابية والزعامات التقليدية.

١١ - وقد أدت الاتفاقات الموقعة في باتانغافو وبانغاسـو وبريا في الربع الأول من العام، التي شـاركت فيها الجماعات المسـلحة، فضـلا عن المجتمع المدني، إلى انخفاض حاد في العنف، وإلى تعزيز حرية تنقل السكان، والشروع في عمليات نزع سلاح محلية. وأعقب عملية بانغاسو للسلام والمصالحة، التي اشترك في إطلاقها الكاردينال ديودونيه نزابالينغا والإمام عمر كوبين لاياما، قيام ميليشـيات مسـلحة محلية بتسـليم ١ ٤٥٦ قطعة سلاح من خلال برنامج للحد من العنف المجتمعي.

١٢ - وأتاحت عدة عمليات سـلام مبرمة على الصـعيد المحلي، بما في ذلك في بانغاسـو وبريا وكاغا باندورو، عودة المشـردين الطوعية والآمنة إلى ديارهم وأحيائهم لكون هذه المسـألة من الأولويات الرئيسـية للمصـالحة الوطنية. وفي بريا، يجري تعزيز تلك الجهود بالتوعية العامة من خلال الإذاعة المحلية، ومن خلال العمليات المشـتركة بين البعثة وقوات الدفاع والأمن الوطنية بهدف إلقاء القبض على قادة العصـابات الإجرامية الضالعة في الهجمات على السكان المشردين داخليا.

١٣ - ودعمت البعثة أيضا الحكومة في جهودها الرامية إلى تشجيع المصالحة عن طريق وسائط الإعلام. وفي أعقاب العملية المشـتركة المنفّذة في الدائرة الثالثة في بانغي في ٨ نيسـان/أبريل، هددت جماعات ائتلاف سيليكا السابق بالانتقام من الطوائف المسيحية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما أدى إلى تصاعد التوترات الطائفية. وتدخلت البعثة على الفور لمواجهة الخطاب التحريضـي، وتبديد الشـائعات، وطمأنة المجتمعات المحلية الضـعيفة، وذلك عن طريق الخطابات الإذاعية والاجتماعات العامة. وأصـدر المجلس الأعلى للاتصالات في أيار/مايو بيانا يدين فيه خطاب الكراهية ويحذر المسؤولين عنه بعواقب قانونية.

١٤ - وكانت مشاركة المرأة في عمليات الحوار الوطني الرسمية على المستوى الوطني مشاركة محدودة. وتواصل البعثة الدعوة إلى مشاركة المرأة في المبادرة الأفريقية ودعم تلك المشاركة. ولا تزال الفئتان النسائية والشبابية تشكلان قوة حيوية ووسيطا رئيسيا على صعيد المجتمع المحلي، إذ تضطلع هاتان الفئتان بأدوار قيادية في جهود الوساطة والمصالحة، بما في ذلك في باتانغافو وبامباري وبانغاسو وبريا وبوكارانغا.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٥ - على الرغم من إحراز بعض التقدم في العملية السياسية، لا تزال الحالة الأمنية تشهد مواجهات مسلحة وأعمال عنف ضد المدنيين في عدة مناطق من البلد، فضلا عن شن هجمات على العاملين في المجال الإنساني وعلى حفظة السلام. وأسفر الخطاب الطائفي واستغلال الخلافات الدينية عن زيادة في العنف بين الطوائف، وكذلك عن استغلال العداء الشعبي تجاه البعثة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية. وقد حاولت جماعات مسلحة مثل ”الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى“ (الجبهة الشعبية) استغلال التوترات الطائفية، عن طريق التهديد بتجديد الهجمات العسكرية على بانغي، رغم التزامها بالحوار.

١٦ - وفي بانغي، ومنذ نيسان/أبريل، اتسمت الحالة الأمنية بتجدد العنف، بفعل أنشطة العصابات الإجرامية والتوترات الطائفية. وكثيرا ما تسببت العصابات الضالعة في عمليات ابتزاز الأموال وفرض الضرائب غير القانونية في زعزعة الاستقرار في الدائرة الثالثة في بانغي، وهددت سلامة السكان المحليين ورفاههم. وعلى الرغم من جهود الوساطة، تصاعدت حدة التوترات في الدائرة الثالثة بحي PK5 ذي الأغلبية المسلمة، حيث اعتمد قادة الجماعة الإجرامية مواقف عدوانية بشكل متزايد، شملت مهاجمة دوريات البعثة، مما دفع بالمجتمع المحلي إلى دعوة الحكومة والبعثة إلى التدخل.

١٧ - وفي ٨ نيسان/أبريل، شنت البعثة وقوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى عملية مشتركة في حي PK5 لإلقاء القبض على أعضاء المجموعات الإجرامية ونزع سلاحهم. وخلال العملية، ضبطت البعثة أسلحة وذخائر ومخدرات. وألقي القبض على سبعة أفراد، لكن قادة الجماعات الإجرامية تمكنوا من الفرار. وتم تبادل إطلاق النار بالذخيرة الحية، مما أسفر عن إصابة ١١ من حفظة السلام بجروح، فيما قتل شخصان وأصيب ٤٥ بجروح. وفي الأيام التالية، أسفرت الاشتباكات العنيفة المستمرة في حي PK5 والأحياء المحيطة به عن وقوع مزيد من الإصابات. وفي ١٠ نيسان/أبريل، تعرضت إحدى دوريات البعثة التي أُرسلت لوقف الاشتباكات على مشارف حي PK5 لهجوم من قِبل جماعات إجرامية مدججة بالسلاح. وأسفر تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثمانية آخرين بجراح. وقُتل ما لا يقل عن ٣٠ فردا يُعتقد بأن العديد منهم شارك في الهجوم على البعثة، وأصيب أكثر من ١٩٠ آخرين. وفي ١١ نيسان/أبريل، تظاهرت مجموعة مؤلفة من حوالي ٢٠٠ شخص خارج مقر البعثة، حاملين معهم جثث ١٦ شخصا زُعم أنهم قُتلوا في الاشتباكات.

١٨ - وبلغت الاضطرابات التي استمرت عدة أسابيع في العاصمة ذروتها في ١ أيار/مايو بهجوم قاتل على كنيسة كاثوليكية نفذته عناصر إحدى الجماعات الإجرامية المسلحة بحي PK5 انتقاما لاعتقال أحد أفرادها على يد قوات الأمن الداخلي. وأسفر الهجوم عن مقتل الأب ألبر تونغومالي بابا، وهو رجل دين بارز من نشطاء السلام، وتسعة مدنيين آخرين كانوا في الكنيسة. وتصاعدت أعمال العنف الانتقامية ضد المسلمين، وشملت تدمير عدة مساجد، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين من الطائفة

المسلمة، ونهب متاجر ومنازل يملكها مسلمون. ودعما لقوات الأمن الوطنية، أوفدت البعثة دوريات لتأمين المدينة. وقُدر مجموع الخسائر البشرية بـ ٢٢ قتيلا و ١٨٥ جريحا في ذلك اليوم.

١٩ - وبدعوى أن العملية المشتركة التي شُنت في بانغي في ٨ نيسان/أبريل كانت ”هجوما ضد المسلمين“، سعت الجبهة الشعبية إلى استغلال الاضطرابات في بانغي من أجل حشد فصائل أخرى تابعة لائتلاف سيليكا السابق. ونظَّمت الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مظاهراتٍ ضد البعثة في بامباري وبريا وكاغا باندورو ونديلي. وفي ١٤ نيسان/أبريل، سافر قائد الجبهة الشعبية عبد الله حسين من نديلي إلى كاغا باندورو مع مجموعة من مقاتليه، وهدّد بتحرك عسكري نحو بانغي وحاول إعادة توحيد ائتلاف سيليكا الذي تم حلُّه في عام ٢٠١٤، مع أن جماعات مسلحة أخرى رفضت التحالف مع الجبهة الشعبية.

٢٠ - وعزّزت البعثة مواقعها جنوب كاغا باندورو لمنع تحرك الجماعات المسلحة نحو العاصمة. ونفّذت البعثة أيضا ضربات جوية ضد مركبات الجبهة الشعبية التي حاولت تجاوز نقاط التفتيش التي تقيمها البعثة. وفي هذا السياق، نشرت السلطات الوطنية بالتنسيق مع البعثة مفرزة مؤلفة من ١٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين تلقوا تدريبا في سيبوت وندوميتيه من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب.

٢١ - وأدانت مجموعات المجتمع المدني وعدد من القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المحلي تهديدات الجبهة الشعبية واستمرار أعمال العنف الإجرامي في بانغي. وأعلن السيد تواديرا الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام بعد أعمال العنف التي وقعت في ١ أيار/مايو، وأدان الهجمات على جميع المؤسسات الدينية. ودعت الجمعية الوطنية السلطات الوطنية أيضا إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتحسين ظروف الأمن واعتقال الجماعات الإجرامية.

٢٢ - واستجابت البعثة للتحديات الأمنية المتغيرة باتباع نهج متكامل يجمع بين الحوار والتفاوض والضغط من جانب الجيش والشرطة والتدخلات البرنامجية من أجل الحد من مشاركة الشباب في العنف المسلح.

٢٣ - وفي مقاطعتي مامبيريه - كاديي ونانا - مامبيريه، أقامت جماعة صغيرة مسلحة من قبائل الفولاني تعرف باسم ”سيريري“ وجودا لها، وشاركت في أعمال سرقة الماشية وفرض الضرائب غير القانونية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، هاجمت تلك الجماعة دورية تابعة للبعثة في مامبيريه - كاديي، مما أدى إلى مقتل خمسة مقاتلين من جماعة سيريري، بمن فيهم زعيمها.

٢٤ - وفي مقاطعة أوهام - بنديه، تحسنت الحالة منذ صدور تقريري الأخير. ونجحَت العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة الوطنية في خفض عدد الهجمات على المدنيين والاشتباكات بين الجماعات المسلحة في معظم أنحاء المقاطعة. وأجبرت العملياتُ الحركةَ الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى على التراجع إلى أقصى شمال غرب المقاطعة على طول الحدود مع تشاد. ومع ذلك، واصل مقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى مهاجمة المدنيين ونهب القرى في تلك المنطقة، مما أعاق عودة المشردين.

٢٥ - وفي مقاطعة أوهام، لا تزال الحالة الأمنية تشهد تنافسا بين جماعتي الثورة والعدالة والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المسلحتين من أجل السيطرة على ممرات العبور والتنقل الرعوي في محيط ماركوندا. وأفضت جهود الوساطة التي يسرتها البعثة بين الجماعات إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار والالتزام بإزالة نقاط التفتيش، مما سمح بعودة العديد من الأشخاص الذين شردوا نتيجة لأعمال العنف الأخيرة. وواصلت الجماعات المسلحة الأخرى نشاطها في المنطقة. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، نصبت عناصر

مسلحة مجهولة الهوية كمينا للبعثة، ونهبت العاملين في المجال الإنساني وقتلت مدنيين على طول محور بوغيلا – ماركوندا، من بينهم ستة خبراء في مجال التربية الوطنية قرب ماركوندا.

٢٦ – وظلت الحالة الأمنية في وسط البلد مضطربة بسبب المنافسة الشديدة بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا للسيطرة على الموارد الطبيعية والطرق التجارية على طول محور أليندااو – ديمبي وفي محيط إيبي. ولجأ المدنيون مرارا إلى الأماكن الواقعة بالقرب من قواعد البعثة في المنطقة عقب الاشتباكات. وفي ٣ نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون يفترض أنهم مرتبطون بميليشيات أنتي بالاكا قاعدة البعثة المؤقتة في تاغبارا، مما أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ١٢ آخرين. وفي منتصف أيار/مايو، تدهورت الحالة الأمنية بشكل كبير في بامباري، عقب تداول العديد من الشائعات عن قتل مسلمين. وانتقاما مما حدث، هاجم أفراد مسلحون من أحياء للمسلمين، بدعم من بعض مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مراكز الشرطة والدرك، وأطلقوا النار على دورية مشتركة لقوات الأمن الداخلي ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، مما أدى إلى مقتل أحد ضباط الشرطة الوطنية وإصابة اثنين آخرين بجروح. وأدت تلك الحالة إلى تشريد أكثر من ١ ٠٠٠ مدني. ونُهبت مباني عدة منظمات غير حكومية دولية. ومنذ ذلك الحين، أُبلغ بوقوع حوادث منتظمة شملت مواجهات بين عناصر أنتي بالاكا ومسلحين من أحياء المسلمين ومقاتلي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، زيادة على الهجمات التي شنتها نفس الجهات على السكان وقوات البعثة ومراكز الدرك والشرطة.

٢٧ – وفي بريا، أدى اعتقال ”رامازاني“ زعيم ميليشيات أنتي بالاكا في ١٦ آذار/مارس في بادئ الأمر إلى مظاهرات وهجمات ضد القادة في مخيم المشردين داخليا والمستفيدين من برنامج للحد من العنف المجتمعي. وشهدت أعمال العنف في بريا فيما بعد انخفاضا كبيرا.

٢٨ – وفي الجنوب الشرقي، لا تزال الحالة تشهد الأنشطة الإجرامية والهجمات ضد المدنيين بفعل حلقة من الهجمات والأعمال الانتقامية بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا.

٢٩ – وتواصلت الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة أساسا في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، حيث زُعم وقوع ١٢ اعتداء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى اختطاف ٣٨ شخصا.

٣٠ – ولا تزال الحالة الأمنية المتقلبة وعدم وجود هياكل أساسية للطرق في الجنوب الشرقي يثيران تحديات أمام تنقل القوات وقدرتها على نشر عناصرها، وأمام قدرة البعثة على حماية قوافلها. وواصلت الميليشيات المحلية المرتبطة بأنتي بالاكا مضايقتها للقوافل اللوجستية التابعة للبعثة على طول محور أليندااو – بانغاسو، وهو خط الإمداد الرئيسي في الجنوب الشرقي من البلد. وأدت تلك الأعمال إلى تأخير كبير في إعادة إمداد حفظة السلام المنتشرين في المنطقة، وأجبرت البعثة على الاستعانة بالإمدادات الجوية الباهظة التكلفة لتوفير المواد التي تحتاجها بسرعة. وفي شباط/فبراير، نصب مقاتلو أنتي بالاكا كمينا للبعثة في مناسبتين على طول محور أليندااو – ديمبي، مما أدى إلى إصابة خمسة من حفظة السلام. وفي ١٧ أيار/مايو، تعرضت قافلة لوجستية تابعة للبعثة لكمين في نفس المحور نصبته عناصر يشتبه في أنها تنتمي إلى ميليشيات أنتي بالاكا، مما أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثمانية آخرين، في حين قتل نحو ٤٠ عنصرا من عناصر ميليشيات أنتي بالاكا.

٣١ - وشهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨ مواجهات مسلحة متكررة في بانغاسو بين الميليشيات المحلية المرتبطة بأنتي بالاكا والمشردين داخليا الذين لجأوا إلى البعثة الكاثوليكية منذ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي آذار/مارس، قام مقاتلون مسلحون في كثير من الأحيان بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى البعثة الكاثوليكية، ونهبوا العاملين في المجال الإنساني، وأطلقوا النار بانتظام على البعثة، مما أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام. وأدى تعزيزُ دوريات البعثة في بانغاسو وحمايةُ موقع المشردين داخليا، بدعم من أعمال لجنة الوساطة المحلية وبرنامج الحد من العنف المجتمعي المضطلع به على نطاق واسع، إلى انخفاض كبير في أعمال العنف منذ نيسان/أبريل. وفي ٩ نيسان/أبريل، قام وفد من الزعماء الدينيين من بانغي برئاسة الكاردينال ديودونيه نزابالينغا والإمام عمر كوبين لاياما بالتفاوض على اتفاق أولي، بمشاركة الميليشيات المحلية والمجتمع المدني والسلطات المحلية.

تفعيل قوات الأمن الداخلي والقوات المسلحة الوطنية

٣٢ - في شباط/فبراير، اعتمد وزراء الدفاع والداخلية مفهوما مشتركا لخمس سنوات من أجل النشر الفوري والطويل الأجل لقوات الدفاع والأمن الداخلي، بدعم من البعثة، وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وعرضت الحكومة الاحتياجات اللوجستية والمالية والاحتياجات من المعدات لهذا المفهوم المشترك على الجهات المانحة أثناء جلسة استثنائية عقدها فريق الدعم الدولي في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ١٥ أيار/مايو، بعثتُ برسالة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/463) قدّمتُ فيها توصيات بشأن نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة من أجل إعادة النشر التدريجي لوحدات القوات المسلحة الوطنية التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب أو منحتها الشهادات وقوات الأمن الداخلي المرافقة.

٣٣ - وفي إطار المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اكتمل في ١١ أيار/مايو تدريب ٢٣٢ من أفراد الجماعات المسلحة المسرحين الذين أدمجوا في القوات المسلحة الوطنية.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٣٤ - لا يزال الأمن يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ٢١٨ حادثا أمنيا، بما في ذلك ٥٧ هجوما وكمينا استهدفت موظفي الأمم المتحدة ومبانيها ومعداتها وقوافلها ونسبت إلى الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية. وأدت تلك الحوادث إلى مقتل أربعة من حفظة السلام في تاغبارا (القطاع الأوسط، نيسان/أبريل) وبانغي (قطاع بانغي، نيسان/أبريل) وألينداو (القطاع الأوسط، أيار/مايو) وديلابوكو (القطاع الغربي، حزيران/يونيه). وتوفي أربعة آخرون من حفظة السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اثنان منهم جراء حادثة سير والآخران بسبب المرض. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن ١٨ حالة من حالات التهديد بالقتل ومضايقة أفراد الأمم المتحدة التي نُسبت إلى جماعات مسلحة وإجرامية، فضلا عن حادثين منفصلين احتُجز موظفون في الأمم المتحدة في أحدهما على أيدي قوات الأمن الداخلي وفي الآخر على أيدي جماعة مسلحة. وقتَل مهاجمون مجهولو الهوية أحد مستشاري الأمم المتحدة قرب ماركوندا. وبلغ عدد إصابات الأفراد ما مجموعه ٨٢ إصابة (٢٦ منها في كمائن، و ٢٣ في هجمات عدائية نفذتها جماعات مسلحة، و ٣٣ في حوادث مرور على الطرق). ونُظمت ٣٠ مظاهرة ضد الأمم المتحدة في بانغي وأنحاء أخرى من البلد خلال الفترة قيد الاستعراض. وواصلت البعثة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن

حفظة السلام، التي تلت تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبيرتو دوس سانتوس كروز، وذلك بالظهور في موقف قوة أمام المخاطر وتحسين قدرتها على منع الهجمات والرد على التهديدات.

رابعا – الحالة الإنسانية

٣٥ – لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى على شفا أزمة إنسانية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة والهجماتُ التي استهدفت المدنيين إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وظهر عدد من المناطق الجديدة التي تعاني من أزمة حادة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ العدد الإجمالي للمشردين مستويات غير مسبوقة. ففي ١٠ حزيران/يونيه، كان ٠٠٠ ٦٧٠ شخص لا يزالون مشردين داخليا وكان ٠٠٠ ٥٨٣ شخص آخرين لاجئين في البلدان المجاورة، وهو ما يمثل زيادة في العام الماضي بنسبة ٧٠ في المائة و ٣٥ في المائة، على التوالي. ويعني ذلك أن واحدا من كل أربعة من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى قد أصبح من المشردين. وشملت المناطق التي شهدت احتياجات إنسانية جديدة أو متفاقمة كلا من أليانداو وأمادا غازا وتاغبارا وسيكو وماركوندا. وقدمت المساعدة إلى ما مجموعه ٩٧٣ مواطنا من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في عودتهم الطوعية إلى الوطن من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون في معظم الحالات.

٣٦ – واستمر تزايد أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، مما يجعل جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أكثر بيئات المساعدة الإنسانية فتكا في العالم ويقلل من فعالية إيصال المساعدة. وفي المناطق ذات الأولوية مثل كابو وماركوندا، انسحب العاملون في مجال المعونة بسبب انعدام الأمن. وفي أماكن أخرى مثل باتانغافو وبانغاسو ورافاي وزيميو وكاغا باندورو، عجزت منظمات المعونة التي قلصت حضورها في عام ٢٠١٧ بسبب الهجمات العنيفة عن استعادة قدرتها التشغيلية بالكامل. وفي بعض المناطق، أدى تجزؤ الجماعات المسلحة إلى تقويض الجهود المبذولة للتفاوض بشأن إيصال المساعدات الإنسانية.

٣٧ – وأدى اندلاع أعمال العنف في بانغي إلى تشريد ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠ شخص داخل المدينة. ونُهبت المئات من المنازل في أحياء مختلفة في أعقاب تشريد السكان، الأمر الذي أدى إلى نقص إمكانيات الحصول على الموارد الشحيحة أصلا، مثل مياه الشرب. ويُحجم الآباء عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة خوفا من وقوع مزيد من الهجمات العنيفة.

٣٨ – وظل نقص التمويل في المجال الإنساني يمثل مسألة خطيرة وملحة. ففي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بلغت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية أقل من ١٦ في المائة، مما أدى إلى عجز بنحو ٤٣٤ مليون دولار لتلبية احتياجات ١,٩ مليون شخص. وبسبب قلة التمويل، إلى جانب استمرار انعدام الأمن، ظلت بعض المناطق تفتقر لوجود المنظمات الإنسانية أو القدرات الكافية، لأن عمل الجهات الفاعلة يقتصر على الرصد وتقديم المساعدة عن بعد. ومن ١٨ إلى ٢٢ من شباط/فبراير، قامت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة البلد لمراقبة الكيفية التي يؤثر بها انعدام الأمن والعنف على السكان.

خامساً – حماية المدنيين

٣٩ – ظلّ المدنيون المستهدَفين الرئيسيين في أعمال العنف الجارية وأولَ ضحاياها. واعتمدت البعثة استراتيجية جديدة لحماية المدنيين في نيسان/أبريل، وواصلت تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في تقرير التحقيق الذي أجراه العميد (المتقاعد) فيرنان مارسيل أموسو لضمان زيادة الاستثمار في الاستراتيجيات

الوقائية، وذلك من أجل حماية المدنيين ومواجهة التهديدات الناشئة بصورة استباقية ومتكاملة أكثر. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أوليَ الاهتمام، على سبيل الأولوية، للمناطق التي يُحتمل أن يواجه فيها المدنيون أكبر قدر من المخاطر.

٤٠ - وفي المناطق التي اتُّخذت فيها إجراءات فعّالة، مثل بانغي وباواو وبريا وبيربيراتي، حُدِّدت المخاطر المحدقة بحماية المدنيين مسبقاً واتُّخذت تدابير للتخفيف منها، وذلك لضمان توفير استجابة متعددة الأبعاد من شأنها التصدي لهذه المخاطر ومنع العنف. وأنشأت البعثة آليات جديدة للإنذار المبكر من أجل إتاحة استجابة أسرع وبهدف تحسين الوقاية من الأخطار التي تتهدد المدنيين. وأسهم التوسّع في توظيف وتدريب مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي في جميع أنحاء البلد، وهم بمثابة نقاط وصل بالغة الأهمية بين البعثة والمجتمعات المحلية في المناطق النائية، في تحسين وعي حفظة السلام بالأوضاع المحيطة بهم، كما أفضى إلى تعزيز الاستجابات وتدفّق المعلومات المتعلقة بالتهديدات المحدقة بالمدنيين. غير أنّ كلاً من محدوديّة قدرات البعثة والارتفاع الكبير في عدد المناطق الحرجة في جميع أنحاء البلد صعّب على البعثة، بشكل متزايد، الاستجابة في نفس الوقت لجميع التهديدات الناشئة.

٤١ - ولا يزال بسط سلطة الدولة عاملاً رئيسياً في حماية المدنيين من الأذى الجسدي حمايةً مستدامة وعلى المدى الطويل. وقدّمت البعثة تدريباً في مجال حماية المدنيين لـ ١٤٠ من أفراد القوات المسلحة الوطنية المنتشرين إلى جانب قوات البعثة، وكذلك للمحافظين الذين تم تعيينهم حديثاً. وإضافةً إلى ذلك، أنجزت البعثة ١٥ عملية من عمليات التخلص من المتفجرات، من أجل إزالة مخاطر المتفجرات وحماية أكثر من ٥٠٠ ٢ من المدنيين وضمان وصولهم الآمن إلى المرافق التعليمية ومشاركتهم بأمان في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

٤٢ - منذ صدور تقريري الأخير، وردت تقارير عن إحراز بعض التقدم على مستوى بسط سلطة الدولة. وأشرفت عدة وزارات، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري، على مسح للتحقق من حضور موظفي الخدمة المدنية وأدائهم الوظيفي، من أجل توفير تحليل شامل لمتطلّبات استعادة سلطة الدولة ووضع مخططات لتوزيع الموظفين تعطي الأولوية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وكشف هذا المسح أنّ أكثر من ٥٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية الذين تم تعيينهم قبل أزمة عام ٢٠١٣ قد استأنفوا العمل. وعقب إجراء المسح، أنشئت لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لتوفير إطار للتنسيق المتبادل واتخاذ القرارات والرصد بشكل مشترك بشأن استعادة سلطة الدولة على المستوى الاستراتيجي.

٤٣ - وواصلت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعادة تأهيل المباني وتجهيزها لفائدة السلطات المحلية والقضاة الموفدين إلى جميع أنحاء البلد. وقد واجه إيفادهم بشكل مستدام تحديات كبيرة، إذ واجه الموظفون مخاطر أمنية وعانوا من ظروف عمل ومعيشة سيئة خارج بانغي.

العدالة وسيادة القانون

٤٤ - خلال دورة المحاكمات الجنائية التي نُظّمت في بانغي، جرت محاكمات تعلّقت بـ ١٢ قضية من أصل القضايا المسجَّلة الـ ٣٢، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما أسفر عن ارتفاع كبير في عدد القضايا المرتبطة بالجرائم التي ارتُكبت أثناء الأزمة. وتقوم السلطات القضائية أيضاً، بدعم من البعثة، بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة المخالفات الإجرائية والتقنية التي لوحظت أثناء تلك المحاكمات.

٤٥ - وواصلت الحكومة إحراز تقدم كبير نحو بدء أعمال المحكمة الجنائية الخاصة. وعقب تعيين ٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة القضائية في ٢٠ شباط/فبراير والتدريب الذي تلقوه بعد ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعدَّة للمحكمة الجنائية الخاصة، مما سيمكّن من بدء التحقيقات سريعاً. وفي تطور موازٍ لذلك، قامت البعثة والبرنامج الإنمائي في ٢٢ أيار/مايو بتسليم استراتيجية حماية الضحايا والشهود رسمياً إلى الحكومة، وستكون هذه الاستراتيجية ركيزةً لإنشاء برنامج لحماية الضحايا والشهود في المحكمة الجنائية الخاصة وغيرها من الهيئات القضائية الوطنية.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة اللجوء إلى التدابير المؤقتة العاجلة وفي هذا الإطار، ألقت القبض على ٩١ فرداً يُشتبه في ارتكابهم جرائم متنوعة، منها القتل والاغتصاب والاختطاف والسطو المسلح والتعذيب والنهب. وكان من بينهم شخصان يشتبه في تورطهما في قتل أحد حفظة السلام الموريتانيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في بريا. وإضافةً إلى ذلك، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٥ أيار/مايو باعتقال ''بينو - بينو''، وهو زعيم محلي في ميليشيات أنتي بالاكا، يشتبه في ضلوعه في الهجمات التي استهدفت المدنيين وحفظة السلام في ياكوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٧، إضافةً إلى أكثر من ٣٠ مقاتلاً. وتعمل البعثة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان تسليمهم إلى بانغي على وجه السرعة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جدّت حوادث أمنية كثيرة في السجون، منها تمرّد كبير اندلع في ١٠ نيسان/أبريل. وقام الأفراد المدنيون والعسكريون الوطنيون في سجن نغاراغبا والمرفق التابع له في كامب دي رو بمعالجة هذه الحوادث المتعددة في السجنين معالجةً فعالة، وذلك بدعم من البعثة عن طريق توجيهها المعزَّز، وبوجود موظّفين فيهما على مدار الساعة. وإضافة إلى الاكتظاظ الشديد الذي أدى إلى تدهور الهياكل الأساسية في سجنَي نغاراغبا وكامب دي رو، لا يزال سجن النساء في بيمبو يفتقر إلى ما يلزم من قدرات وموارد وإشراف لضمان تهيئة ظروف احتجاز تتوفر فيها مقومات السلامة والأمن والإنسانية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٤٨ - بفضل الخبرة المكتسبة من المشروع التجريبي المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واصلت الحكومة، بدعم من البعثة، التفاوض لإبرام اتفاقات ثنائية مع زعماء الجماعات المسلحة الذين أبدوا استعدادهم لنزع السلاح والتسريح بالكامل وأعربوا عن التزامهم بذلك. ومنذ شباط/فبراير، أعربت عدة فصائل تابعة لميليشيات أنتي بالاكا في بوار، وكذلك فصيلا بيلانغا وسايو التابعان لجماعتَي الثورة والعدالة والعودة والاستعادة وإعادة التأهيل، عن استعدادها لنزع أسلحتها. وتقوم الحكومة باتخاذ ترتيبات فعّالة لبدء عملية نزع السلاح مع هذه المجموعات.

٤٩ - وتواصل البعثة تنفيذ برامج للحد من العنف المجتمعي، بغية دعم التنفيذ الفعّال لاتفاقات السلام المحلية وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المشارِكة في برامج الإنعاش وتحقيق الاستقرار. وشملت برامج الحدّ من العنف المجتمعي تلك نزع السلاح طوعاً من أعداد كبيرة من الشباب الضالعين في أنشطة العصابات والمليشيات والجماعات المسلحة. وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القُطري، تقوم البعثة بإعداد إطار لبرامج الحد من العنف المجتمعي سيتيح توسيع نطاق الجهود الوطنية والدولية وزيادة حجم البرامج.

إصلاح قطاع الأمن

٥٠ - واصلت الحكومة إظهار التزامها القوي بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. فقد حدّدت عدداً من التدابير الحاسمة لتحقيق فعالية إعادة نشر قوات دفاع وأمن داخلي وطنية محترفة تعكس التنوع العرقي والتوازن من حيث توزيع المناطق. وقد ساعدت البعثة وزيرَي الدفاع والعدل على تعميم قانون العدالة العسكرية الذي صدر في شباط/فبراير. وأذن مرسوم رئاسي صادر في ٦ آذار/مارس ٢٠١٨ بتقاعد ٨٢٩ فرداً من أفراد القوات المسلحة، مما من شأنه أن يمهّد الطريق لتنفيذ حملة تجنيد جديدة تكون شاملة للجميع، ولإدماج المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة.

٥١ - وفي آذار/مارس، بدأ تدريب الدفعة الثانية المؤلّفة من ٥٠٠ مجنّد في الشرطة والدرك سيتم نشرهم في الوحدات المشكلة في جميع أنحاء البلد، وقُدّم هذا التدريب في مدارس الشرطة والدرك في بانغي.

٥٢ - واستكملت البعثة إنشاء مرفق في بوار لتخزين أسلحة وذخائر القوات المسلحة الوطنية.

سابعاً - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ١ ٠٦٢ من الحوادث التي شملت تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، مقابل ١ ٢٨٣ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووقع ١ ٩٧٨ شخصا ضحايا لهذه الحوادث، وهم ١ ١٢٢ رجلاً و ٢٥٢ امرأة و ٤١٤ طفلاً (٢٩٧ صبياً و ٩٧ فتاة و ٢٠ من القاصرين الذين لم تُحدد هويتهم)، إضافة إلى ١٩٠ من الضحايا الذين لم تُحدَّد هويتهم. وتعلّقت الأعمال الإجرامية التي تمّ توثيقها أكثر من غيرها بجرائم القتل، وتدمير ممتلكات المدنيين، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، وممارسة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحرية، والاختطاف، وتجنيد الأطفال، وشن الهجمات على المدارس، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. غير أنّ تراجع عدد الحالات الموثّقة وعدد الضحايا لا يعكس الواقع، وذلك بسبب تفاقم انعدام الأمن في البلد الذي حال دون قيام البعثة بأنشطة الرصد.

٥٤ - وقد ارتُكبت الانتهاكات بالأساس من قبل الفصائل المنشقة عن ائتلاف سيليكا السابق (٣٣٦ انتهاكا موثقا)، وجماعات مسلحة وميليشيات منظَّمة أخرى، ولا سيما الجماعة الإجرامية المسماة ''القوة'' (Force) في حي PK5 في بانغي (١٣٨ انتهاكا)، والميليشيات المرتبطة بميليشيات أنتي بالاكا (١٥١ انتهاكا). وكانت قوات الأمن الداخلي مسؤولة عن ٤٣٧ انتهاكاً، منها ٤٠١ حالة من حالات الاعتقال التعسفي.

٥٥ - وتحقّقت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من سجلّ ٣ ٢٥٤ فرداً من العاملين في صفوف الشرطة والدرك، وقدمت توصيات إلى الحكومة لتنظر فيها لجنة تحقق. وقدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في صياغة أوامر تنفيذية تتعلق بالتدقيق في سجلاّت ١٥٠ من الموظفين الوطنيين

العاملين في السجون. ووفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، أجرت البعثة أيضاً ٢٤ تقييماً للمخاطر وتحققت من سجلات ٧٠٧ أفراد من قوات الأمن الداخلي، مما أدى إلى استثناء فردين من الحصول على الدعم المقدّم من الأمم المتحدة.

العدالة الانتقالية

٥٦ - اتّخذت الحكومة خطوة هامة باتجاه تفعيل اللجنة المعنية بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المقرر إنشاؤها، من خلال تعيين ٢٥ عضواً في اللجنة التوجيهية من أجل اقتراح مشروع قانون يحدد ولاية اللجنة. ولدى البعثة من يمثلها في اللجنة التوجيهية، وهي ستسعى إلى ضمان أن تسهم النُهج التي تتبعها السلطات الوطنية إزاء تحقيق العدالة الانتقالية في إنهاء النزاع المسلح بالطرق السلمية وأن تظلّ مستوفية لمعايير الأمم المتحدة ذات الصلة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٥٧ - وثقت البعثة ٣٩ حادث عنف جنسي متصلاً بالنزاع تعرضّت له ٦١ ضحية (٤٣ امرأة، و ١٧ فتاة، وصبيّ واحد)، مقارنة بـ ٨٦ حادثاً وقعت في الفترة السابقة. وتضمنت الانتهاكات التي ارتُكبت حالات اغتصاب (٣١) وزواج قسري (٤) ومحاولات اغتصاب (٣) واعتداء جنسي (١). ويشمل الجناة عناصر مسلّحة تابعة لقبائل الفولاني (١٣) وعناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٦)، وميليشيات أنتي بالاكا (٤)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٢)، وائتلاف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٣)، وجماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (٣)، وجماعات غير محددة الهوية تابعة لائتلاف سيليكا السابق (٣)، وقوات الأمن الداخلي (٣)، وفصيل عبد الله حسين التابع للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (١). ولا تزال المساءلة عن الحالات المتعلقة بهذا العنف تمثل تحديا رئيسيا، وذلك بسبب النقص الفادح في القدرات والهياكل الأساسية. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الحكومة، من خلال وحدتها المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية من العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، على معالجة عدد من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي وثقتها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز التنسيق والقدرات الوطنية لحماية الناجين والشهود، تقوم البعثة بتنسيق عملية إنشاء شبكة وطنية متعددة الوظائف لحماية الضحايا.

الأطفال والنزاع المسلّح

٥٨ - تحاور فريق العمل القُطري مع قيادة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في كاغا باندورو ومع ممثلين عن الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بانغي ونديلي، على التوالي، حيث أكدت جميع الفصائل الثلاثة التزامها بتنفيذ خطط عمل لتسريح الأطفال. وقدّم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مبوكي وكذلك جماعات أنتي بالاكا في كاغا باندورو قائمتين تشملان ما مجموعه ٤٨ طفلاً يُزعم أنهم كانوا مرتبطين بهاتين المجموعتين. وقدّمت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى قائمة تتضمن ١٧٣ طفلاً، في حين قدّمت جماعات ائتلاف سيليكا

السابق في كاغا باندورو قائمة تتضمن ١٦ طفلاً. وتجري الاستعدادات من أجل التحقق من هوية الأطفال المرتبطين بالجماعات المذكورة وفصلهم عنها.

ثامنا – الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٥٩ – لقد ظل معدل نمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٨ ثابتاً عند نسبة ٥ في المائة، مقارنة مع زيادة تبلغ ٤ في المائة في عام ٢٠١٧. واستهدفت الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨ معدل إيرادات داخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي قدره ٩,٦ في المائة، ومعدل نفقات أولية إلى الناتج المحلي الإجمالي قدره ٩,٧ في المائة، ومعدل نفقات رأسمالية ممولة محلياً قدره ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق الاجتماعي ١,١ في المائة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. وظل انعدام الأمن العائق الرئيسي أمام تحقيق نمو اقتصادي مطرد، حيث أثّر بالأخص على إدارة الموارد الطبيعية.

تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل

٦٠ – لا تزال عملية تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام بطيئة، حيث بلغ معدل إنجازها ١٨ في المائة. وقد وضعت الأمم المتحدة استراتيجية وافق عليها الشركاء لمواجهة التحديات المتعددة والإسراع في صرف الأموال. وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتنصيب السيد تواديرا، دشن كل من الحكومة والشركاء الدوليين ٢١ مشروعا تهدف لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتصل تكلفتها إلى ١٦١ مليون دولار.

تاسعا – قدرات البعثة

ألف – العنصر العسكري

٦١ – على إثر نشر كتيبة مشاة من رواندا قوامها ٤٠٠ جندي لدى البعثة في شهر أيار/مايو، تكون البعثة قد نشرت حتى ١ حزيران/يونيه ١١ ٠١٤ فردا من الأفراد العسكريين (٣,٢٨ في المائة مهم نساء)، أي ما يعادل نسبة ٩٤,٥٤ في المائة من مجموع القوام المأذون به البالغ ١١ ٦٥٠ جنديا. ويتألف هذا القوام من ١٠ كتائب مشاة، وسرية من القوات الخاصة، وسرية لقوة الرد السريع، وكتيبة احتياط وعدة وحدات تمكينية من بينها سرية شرطة عسكرية وأربع سرايا هندسية وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وسرية إشارة، وثلاث وحدات طائرات عمودية، منها وحدة طائرات عمودية قتالية. وسترفع سرية هندسية خامسة من باكستان تضم ١٢٨ جندياً قوام قوة البعثة إلى ١١ ١٤٢ فردا عسكريا بحلول ٢٥ حزيران/يونيه تقريبا، في حين أن ٦٠٠ جندي من نيبال سوف يتم نشرهم اعتبارا من شهر حزيران/يونيه وإلى غاية شهر أيلول/سبتمبر، ليصل قوام قوة البعثة عندها إلى نسبة ٩٥,٦ من مجموع قوامها المأذون به. وقد تعززت قدرات البعثة في مجال المراقبة والاستطلاع بإرسال مركبات غير مأهولة من طراز Orbiter 2/3 ومركبات غير مأهولة من طراز Phantom 4 إلى الميدان، إذ أنها سمحت بتوفير القدرات اللازمة للإنذار المبكر وأيضا بتحسين الإلمام بالحالة.

باء – عنصر الشرطة

٦٢ – في ١ حزيران/يونيه، كانت البعثة قد نشرت ٠٣٠ ٢ فردا من أفراد الشرطة أو ما يعادل نسبة ٩٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٠٨٠ ٢ فردا. ونُشر ما مجموعه ٣٧٦ فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، منهم ٥٤ امرأة، وهو ما يمثل نسبة ٩٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ فرد. ونُشرت عشر وحدات من الشرطة المشكلة ووحدتان لدعم عمليات الحماية تضم ٦٥٤ ١ ضابطاً، من بينهم ١١١ امرأة، وهو ما يمثل نسبة ٩٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ ١ فرداً. وخارج بانغي، نُشر ١١٠ من ضباط الشرطة في ١٢ موقعاً، بينما نشرت أربع وحدات من الشرطة المشكلة في كل من بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو. وفي نيسان/أبريل، نُقلت بصورة مؤقتة إلى بانغاسو وحدات من الشرطة المشكلة تضم ٧٠ فردا من بانغي لمدة ثلاثة أشهر، و ٥٤ ضابطاً إضافيا من بامباري لمدة شهر واحد.

جيم – الموظفون المدنيون

٦٣ – في ١ حزيران/يونيه، نشرت البعثة ٣٩٨ ١ من الموظفين المدنيين يمثلون ٨٠ في المائة من عدد إجمالي قدره ٧٤٧ ١ من الوظائف المأذون بها. ويشمل هذا العدد ٦٠٩ موظفين دوليين، و ٥٢٠ موظفا وطنيا و ٢٣٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وشكلت النساء نسبة ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، وقد شغلت نسبة ٢٢ في المائة منهن وظائف من الرتبة ف-٥ أو ما فوقها. وما زال توظيف النساء واستبقائهن من أولويات البعثة.

دال – اتفاق مركز القوات

٦٤ – بقيادة وزارة الخارجية، تمت تسوية عدد من المسائل المعلقة المتصلة باتفاق مركز القوات، بما فيها الطلب غير المبرر من شركة أفريقيا الوسطى للاتصالات لدفع إيجار موقع خصصته الحكومة للبعثة ولتوسيع مطار بوسانغوا. وفي ٧ آذار/مارس، تلقت البعثة تقريرا من المدير العام للجمارك يزعم فيه قيام شركة إيكولوغ، إحدى الشركات المقاولة التي تستعين بها البعثة في توفير خدمات الدعم المعيشي، بإساءة استخدام امتيازات البعثة وحصاناتها في مناسبتين، الأمر الذي دفع بالسلطات الجمركية إلى رفض تجهيز وثائق الإعفاء الضريبي ومنع البعثة من استيراد المواد الغذائية الأساسية لأفرادها. وقد جهزت وثائق الاستيراد في ٣١ آذار/مارس إثر ما قامت به البعثة من مساع عديدة. ويجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا في إحدى الحادثتين اللتين زعم المدير العام للجمارك وقوعهما، ولم تقدم السلطات الوطنية بعد الوقائع المادية المتعلقة بالحالة الثانية.

هاء – الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

٦٥ – واصلت البعثة بذل الجهود لتحسين الأداء على مستوى جميع عناصرها، بما في ذلك عن طريق آلية فريق مشترك للتخطيط للعمليات تحدد الأولويات الاستراتيجية لكل مكتب ميداني، بما في ذلك قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرئيسية للبعثة تمشيا مع ولايتها. ويتولى الفريق المشترك الإشراف على أفرقة تنسيق العمليات والتنسيق فيما بينها على الصعيد الميداني، وتقوم أفرقة تنسيق العمليات بدورها بوضع خطط مفصلة وتنفيذ عمليات محددة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية التي حددها الفريق المشترك لكل

مكتب من مكاتبها الميدانية. وقد ساعدت هذه الجهود البعثة في تحسين قدرتها العامة على تنسيق العمليات وتبادل المعلومات، إلى جانب إدماج المجموعة المتزايدة من نظم جمع المعلومات التي تستخدمها البعثة.

٦٦ - وأنشأت البعثة فرقة عمل مشتركة مزودة بالعناصر اللازمة لتنسيق ورصد التقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقبل الذي قام به العميد (المتقاعد) أموسو لتحسين استجابة البعثة لحماية المدنيين، وأيضا لتنفيذ خطة العمل الهادفة إلى تقليص عدد الوفيات في صفوف حفظة السلام التي جاءت في تقرير الفريق (المتقاعد) دوس سانتوس كروز، وذلك بالتعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة.

٦٧ - وقد سُجلت خمسة ادعاءات جديدة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد عسكريين تابعين للبعثة، وذلك في مقابل ادعاءين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويُنتظر أن تحقق كل من البلدان المساهمة بقوات المعنية والأمم المتحدة في هذه الادعاءات.

٦٨ - وواصلت البعثة اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان امتثالها التام لسياسة عدم التسامح إطلاقاً. ونفذت البعثة أيضا سياسات صارمة بشأن عدم الدخول في علاقات حميمة وأجرت تدريبات متكررة ومحددة الهدف لأفراد الأمم المتحدة، واضطلعت بأنشطة لتوعية سكان البلد المضيف، وسيرت دوريات مشتركة، ونظمت زيارات بغرض تقييم المخاطر.

٦٩ - وتتعاون البعثة وفريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالمساءلة أمام السكان المتضررين ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتلقي الشكاوى والادعاءات. وقامت البعثة بتجهيز وتدريب ما يزيد عن ١٧٠ عضواً جديداً من أعضاء آليات الشكاوى المجتمعية في ثمانية مواقع شديدة الخطورة. وبفضل توعية أفراد البعثة بإجراءات التشغيل الموحدة الجديدة المتعلقة بالإبلاغ عن سوء السلوك والتعامل معه، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تحسنت آليات الإبلاغ الداخلية القائمة وازدادت فعالية تسجيل حالات سوء السلوك والتصدي لها. وقامت البعثة، بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بإحالة خمس ضحايا لتلقي المساعدة المناسبة، منهم ثلاثة من ضحايا الادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين المبلّغ عنها حديثا.

عاشرا - الملاحظات

٧٠ - أنا أُرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في العملية السياسية بقيادة السيد تواديرا، باختتام الجولة الثانية من المشاورات بشأن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. بيد أنني أشعر بالقلق الشديد لأن النصف الأول من عام ٢٠١٨ قد شهد موجات متكررة من العنف التي استهدفت المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، مما أسفر عن وقوع عدد غير مقبول من الوفيات والإصابات والمشردين. وهكذا يفقد الأبرياء أرواحهم بدون رحمة، ويتعطل تقدم البلد نحو تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

٧١ - وأشعر بالفزع لأنه بعد مرور خمس سنوات على بداية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال المدنيون في جميع أنحاء البلد يتكبدون خسائر فادحة بسبب العنف الطائفي. ويساورني القلق بشدة من القتل بدافع الانتقام، إلى جانب إحراق وتدمير الرموز الدينية مثل المساجد والكنائس بصورة منهجية. ومما يبعث على القلق أيضا المنافسةُ الشرسة على الموارد بين الجماعات المسلحة، والعنف الإجرامي،

والتلاعب بالهوية الدينية والعرقية لتحقيق المكاسب السياسية أو الانتهازية، وهو ما يؤجج العنف. ويبعث تنامي حدة العنف في بانغي على القلق بشكل خاص، وكذلك موقف بعض الجماعات المسلحة إزاء العاصمة الذي أصبح يشكل تهديدا متزايدا، مما يؤجج الشائعات وانعدام الأمن. ولا بد من أن يتوقف ذلك الآن لكي تتاح إمكانية إجراء حوار هادف وتحقيق تقدم على المستوى السياسي. وإنني أدين بشدة أي شكل من أشكال العنف وأدعو إلى التحقيق فيها بسرعة وإلى إنهاء الإفلات من العقاب. وأود أيضاً الإشارة إلى أن الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يمكن أن تشكل جريمة حرب، وأحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق فيها والإسراع في تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأُرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك في بانغي، من أجل مواصلة تعزيز التدابير الأمنية والحد من الإجرام ودعم آليات المصالحة للتصدي بشكل أفضل للتهديدات الموجهة ضد المدنيين واستقرار العاصمة.

٧٢ - وأدعو كذلك قادة الحكومة والزعماء السياسيين والدينيين ومنظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات عامة منسّقة للتصدي لهذا الاتجاه الخطير ولمنع التحريض على العنف، بما في ذلك العنف القائم على أسس دينية وعرقية. وأود كذلك الإشارة إلى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يفرض جزاءات على الكيانات والأفراد الذين يحرضون على العنف الطائفي أو يقدمون الدعم للأعمال التي تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ويمكن اتخاذ إجراءات قضائية ضدهم. وأرحب بالبيان الذي أصدره مؤخرا المجلس الأعلى للاتصالات لإدانة خطاب الكراهية والوصم، بما في ذلك قراراته الأخيرة بمحاسبة المسؤولين عن تلك الخطابات. إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحفيز المؤسسات القضائية والأمنية الحكومية على اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى.

٧٣ - ومع ذلك ما زلت متفائلاً بشأن الطريق المؤدية إلى السلام لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وأرى فرصا لإحراز مزيد من التقدم تدريجيا. وأثني على الدور الذي يؤديه فريق ميسري المبادرة الأفريقية لتعزيز الحوار ومعالجة الأسباب الجذرية لاستمرار عدم الاستقرار والعنف المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو كل الجماعات المسلحة إلى وقف جميع الأعمال العدائية دون قيد أو شرط وإلى الامتناع عن التهديد باللجوء إلى الوسائل العسكرية، لأن ذلك يتعارض مع التزامها بالحوار السلمي، ولا ينبغي القبول به. وأشجع الفريق والحكومة على دراسة التظلمات المشروعة المقدّمة جماعيا من المجموعات المسلحة، وعلى ضمان جني ثمار السلام من إجراء حوار شامل مع جميع شرائح المجتمع. فمن شأن ذلك أن يساعد على ضمان الإمساك بزمام الأمور على المستوى الوطني ومساندة جميع أصحاب المصلحة، وهو أمر حاسم لاستدامة أي عملية. وستواصل البعثة دعم عمل الفريق والتشجيع على إبرام اتفاقات محلية مع السلطات المدنية والأمنية الوطنية من أجل تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للحوار مع الجماعات المسلحة وتيسير طريق أسرع نحو نزع سلاحها وإعادة إدماجها. وتظلّ هذه الاتفاقات المحلية مع الجماعات المسلحة والحوافز غير العسكرية لترك مسار العنف، من خلال برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، أمرا أساسيا. وستواصل البعثة تقديم دعمها. وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة للحد من تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة أو الميليشيات المحلية، التي تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الاستقرار.

٧٤ - كما أحث الفريق على ربط حواره مع الجماعات المسلحة بتدابير لضمان مزيد من الاتساق والتماسك في الدعم الذي تقدمه دول المنطقة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشكل إعادة تنشيط اللجان المشتركة الثنائية الثلاث بين جمهورية أفريقيا الوسطى وكل من الكاميرون وتشاد

والسودان خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. وأدعو جميع الحكومات إلى اغتنام هذه الفرصة بحزم. ويمكن لإحياء هذه اللجان، التي ظلت خاملة منذ الفترة التي سبقت اندلاع الأزمة، أن تضطلع بدور أقوى في الحد من العنف المتصل بالتنقل الرعوي، ومراقبة حركة الجماعات المسلحة، والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة العابرة للحدود الوطنية، مما يحفز التبادل الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على الجميع ويُيسِّر عودة اللاجئين الطوعية. وأدعو قادة المنطقة إلى الالتفاف حول خطة للسلام، الأمر الذي سيساعد على تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى التصدي في الوقت ذاته للتهديدات المشتركة العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار في المنطقة بأكملها.

٧٥ - ولن يتيسَّر هذا إن لم يجدد أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم عزمهم على العيش معا في سلام في دولة علمانية، فخورين بثراء تاريخهم وتنوعهم كمجتمع متعدد الأعراق والأديان في قلب أفريقيا. ومن الهام للغاية بذل جهود صادقة ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وإنني أرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به السيد تواديرا وبقراره تشكيل لجنة توجيهية لصياغة الإطار القانوني لإنشاء لجنة في المستقبل تعنى بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وسيساعد ذلك على ضمان تلبية الحاجة إلى المساءلة عن الجرائم السابقة وإلى إعادة إحلال السلام بشكل دائم. وأشجع الحكومة على بدء العمل على تحديد استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية تكون متسقة ومتعددة الأبعاد، وتركز على الضحايا، وتستند إلى مشاورات موسعة بمشاركة فعلية للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما الضحايا، وترتبط بعملية السلام.

٧٦ - ولا سلام بدون عدل، ولا عدل إذا ساد الإفلات من العقاب. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة في حق المدنيين، فضلا عن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، وذلك من أجل وقف دوامة العنف. ويبعث إلقاء القبض على بعض المتهمين بارتكاب هذه الهجمات على التفاؤل، وأدعو السلطات الوطنية إلى مواصلة بناء قدراتها المتعلقة باحتجاز هؤلاء الأفراد والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومحاكمتهم بسرعة بالتعاون مع البعثة. وأرحب ترحيبا خاصا بتعاون السلطات الوطنية مع البعثة في التحقيق مع الأشخاص الذين ادُّعي أنهم استهدفوا حفظة السلام وقتلوهم وفي مقاضاة هؤلاء الأشخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، أثني على التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في السعي إلى تحقيق العدالة من خلال تسليم هؤلاء الأفراد الذين فروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يمثل التقدم المحرز نحو إنشاء وتفعيل المؤسسات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الخاصة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. وإني أرحب باعتماد الجمعية الوطنية للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية، وأتطلع أن تشرع هذه المحكمة في إجراء التحقيقات. وسيكون من الضروري توفير الموارد الكافية لضمان استدامة هذه المؤسسات الهامة.

٧٧ - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية، إذ يعرقل نقص التمويل وانعدام الأمن إيصال المعونة، مما يجعل العديد من الناس محرومين من المساعدة. ولا تزال أعمال العنف المتكررة في أجزاء كثيرة من البلد تدفع الناس إلى النزوح من ديارهم وترك سبل عيشهم. وحرمان العديد من اللاجئين والمشردين داخليا من حق العودة يدل على استمرار التوترات الطائفية، مما يعرقل إحراز التقدم ويهدد مستقبل البلد. وأدعو إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي للجهود الإنسانية المبذولة في البلد، إلى جانب اتخاذ تدابير أكثر صرامة وفعالية لمحاسبة المسؤولين عن مهاجمة العاملين في المجال الإنساني. وإنني على ثقة من أن تعزيز

وجود الدولة، والاستقرار النسبي في العديد من المناطق، وكذا التصدي الحازم للعنف القبلي وللتحريض عليه، هي أمور ستساعد إلى التعجيل بالعودة الآمنة والكريمة للمشردين إلى ديارهم.

٧٨ - ويوجد ارتباط عميق بين الضعف المستمر لسلطة الدولة وازدهار العنف واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة، ويشكل العنف تحديا خطيرا يهدد مؤسسات البلد الديمقراطية الحديثة المنشأ. وحضور الدولة يؤدي دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار وتهيئة بيئة توفر المزيد من الحماية. ولمساعدة البلد على الخروج من دوامة العنف المزمن يجب اتباع نهج طويل الأمد ومتعدد التخصصات، على النحو المبين في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار عمل الالتزام المتبادل، اللذين يرسمان مسارا واضحا نحو إحلال السلام والاستقرار المستدامين. وتجديد الالتزام بالتنفيذ السريع والفعال بالاستراتيجية التي تتولى الجهات الوطنية زمامها أمر بالغ الأهمية، وأنا أشعر بالتفاؤل لأنّ السيد تواديرا أعاد إطلاق العديد من مشاريع التنمية وفق الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وأحثّ الحكومة على التعجيل بتنفيذها. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الحكومة لتعزيز الإدارة المحلية في جميع أنحاء البلد، مع التأكيد على اتخاذ التدابير التي من شأنها الإسراع بتوفير الخدمات الأساسية وتفعيل النُّظم القضائية. وسيتطلب ذلك اتخاذ تدابير لمعالجة الضغوط المالية المتزايدة والنقص في الميزانية. وستبقى مسائل تعزيز الإصلاحات المالية وتهيئة بيئة أعمال مواتية لتشجيع القطاع الخاص ولخلق فرص العمل، وتقديم البدائل المجدية للسكان عن الجريمة والعنف، من المسائل الحيوية. وهذا التقدم نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي سيكون في نهاية المطاف حاسما في الحفاظ على الثقة بمؤسسات الدولة وفي ضمان الخروج بسرعة من الأزمة الإنسانية. وسيتطلب الأمر تقوية التآزر بين الحكومة وشركائها، وكذلك التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. ويجب أن تستند وحدة هدفنا ورؤيتنا المشتركة في دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة إلى عملية حوار شامل للجميع من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وتحقيق المصالحة الوطنية ضمن الإطار العام للمبادرة الأفريقية.

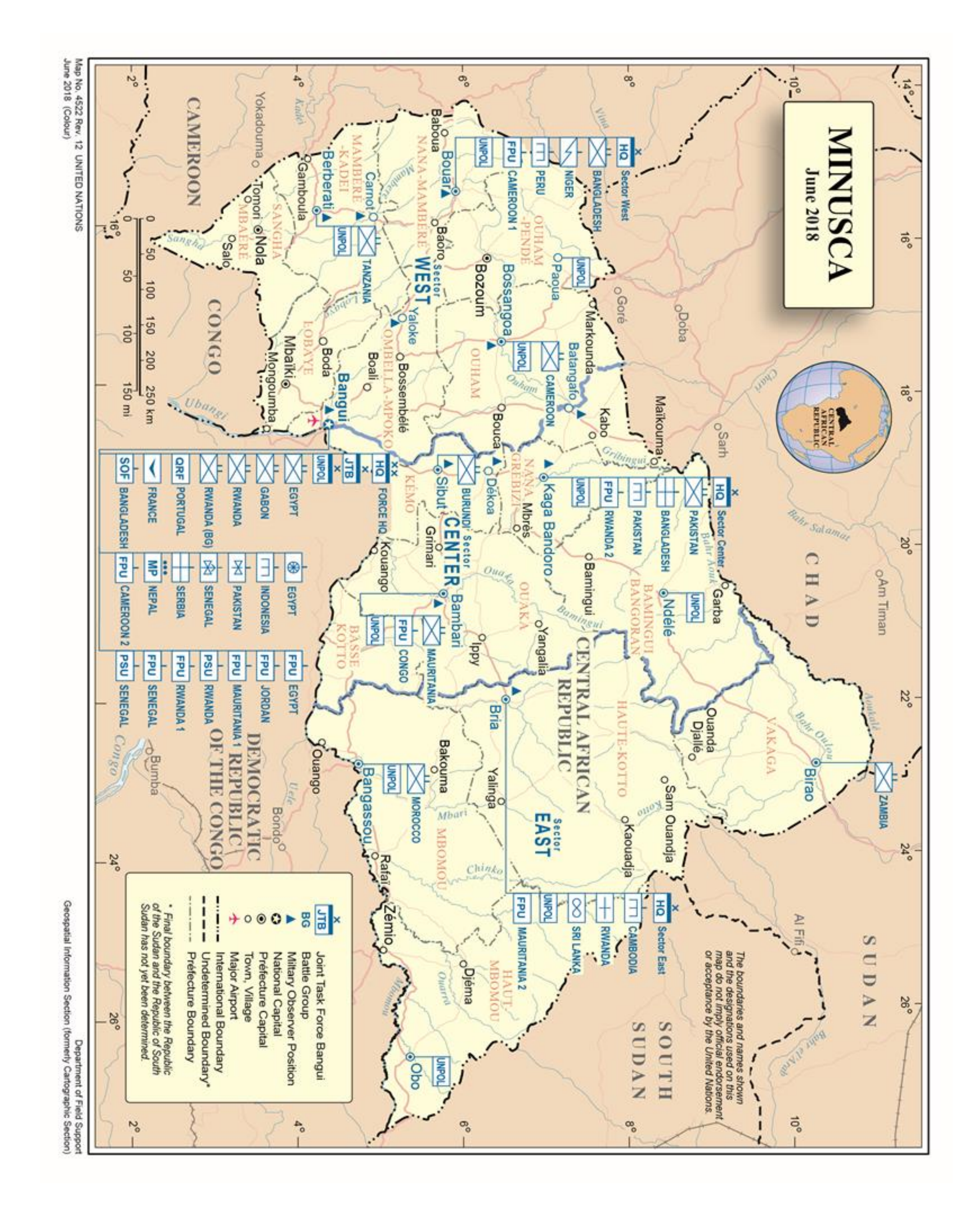
٧٩ - وأثني على الجهود التي تبذلها السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الإعداد للنشر التدريجي للقوات المسلحة التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، وكذلك قوى الأمن الداخلي المرافقة لها. وإذا نُفِّذ هذا النشر بشكل صحيح، فإنّ الحكومة قد تتمكّن من الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية على نحو تدريجي ومن وضع الأساس اللازم لخروج البعثة تدريجيا. ويمكن للتوصيات المتعلقة بهذه القوات، والواردة في رسالتي الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/463)، أن تُيسِّر بلوغ هذا الهدف.

٨٠ - وأكرر أنّ البعثة لا تستطيع بل ولا ينبغي لها أن تتحمل بمفردها عبء هذا الدعم، بل إن ذلك، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية السلطات الوطنية، بدعم جماعي يقدمه المجتمع الدولي. ولذلك، أدعو السلطات الوطنية أن تفي تدريجيا وفي الوقت المناسب بالتزاماتها المتعلقة بخطة قطاع الأمن الوطني وخطة الدفاع الوطني. وأحثّ بشكل خاص السلطات على المسارعة باتخاذ خطوات لإنشاء قوات أمن داخلي مسلّحة تعكس التنوع الإقليمي والعرقي، من خلال التجنيد الشامل للجميع وإدماج قدماء أفراد الجماعات المسلحة. وسيتعين أن تتلقى هذه القوات أيضا الدعم المناسب والموثوق من الميزانية، وأن تتقيد بمبادئ المساءلة وسيادة القانون بُغية إرساء الثقة وبث الطمأنينة لدى المجتمعات المحلية. وستواصل البعثة تطبيق بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لكفالة الرقابة والمساءلة على سلوك قوات الأمن الوطني. وتتطلب هذه المبادرة اتساق الدعم الدولي، وأنا أرحب بالمشاركة المستمرة من جانب الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الدعم المالي

والتقني والمادي لعمليات النشر الفوري والطويل الأجل لقوات الأمن الوطني، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها إلى عملية إصلاح قطاع الأمن عموما. وسيكون من الأهمية بمكان أن تظل المساعدة الدولية جيدة التنسيق ومتسقة وشفافة ومستدامة لتُكلَّل بالنجاح.

٨١ - وأدين بشدة التلاعب غير المقبول بمشاعر الجماهير لتأليبها على البعثة من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو مادية قصيرة الأجل وضيقة الأفق، ويشجع هذا التلاعب أيضا على شن هجمات على حفظة السلام. وإنني على يقين من أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت ستكون أسوأ بكثير بدون وجود البعثة؛ ولكانت الخسائر في الأرواح، والهجمات ضد المدنيين، ومعدلات التشريد، أكبر بكثير لولا وجود البعثة. وقد حدثت انتكاسات في مساعي تحقيق السلام والاستقرار، ولكن البلد يواصل المضي قُدُما، وستواصل البعثة جهودها الرامية إلى تحسين عملها في سياق مبادرتي من أجل حفظ السلام. وأرحب بالجهود الحميدة التي تبذلها البعثة سعيا إلى بلوغ المستوى الأمثل في أدائها وتحسين المساءلة، بما في ذلك المساءلة عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهي قد بدأت بسد الثغرات وتنفيذ التوصيات من أجل مواصلة تحسين حماية المدنيين وأمن حفظة السلام. وسيتيح الاستعراض الاستراتيجي المستقل المقبل للبعثة فرصة لمواصلة النظر في أدائها.

٨٢ - وإنني ممتن لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على تفانيه وقيادته. وأعرب عن عميق تقديري لموظفي البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لتفانيهم في خدمة قضية السلام في بيئة شديدة الصعوبة. وأدين أيضا بالامتنان لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على الدور الذي يضطلع به في المنطقة دون الإقليمية دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الثنائيين والدوليين، بما في ذلك الشركاء العاملين ضمن فريق الدعم الدولي، والمنظمات غير الحكومية، لما يبذلونه من جهود متواصلة للعمل مع الحكومة وجميع أبناء البلد كي تنعم جمهورية أفريقيا الوسطى بالسلام والاستقرار.


MINUSCA
June 2018
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CHAD
SUDAN
SOUTH SUDAN
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
Sector West
Sector Center
Sector East
HQ
FORCE HQ
JTB
UNPOL
FPU
PSU
QRF
SOF
MP
BANGLADESH
NIGER
PERU
CAMEROON 1
CAMEROON
TANZANIA
PAKISTAN
RWANDA 2
BURUNDI
MAURITANIA
CONGO
MOROCCO
ZAMBIA
CAMBODIA
RWANDA
SRI LANKA
MAURITANIA 2
EGYPT
GABON
RWANDA (BG)
PORTUGAL
FRANCE
INDONESIA
SENEGAL
SERBIA
NEPAL
CAMEROON 2
JORDAN
MAURITANIA 1
RWANDA 1
Bangui
Berbérati
Bouar
Bossangoa
Kaga Bandoro
Bambari
Bria
Ndélé
Birao
Bangassou
Obo
Sibut
Batangafo
Paoua
Carnot
Baoro
Yaloke
Bozoum
Bossembélé
Boali
Boda
Mbaiki
Mongoumba
Nola
Gamboula
Baboua
Markounda
Kabo
Maikouma
Dékoa
Mbrès
Bouca
Grimari
Kouango
Ippy
Yangalia
Bamingui
Garba
Ouanda Djallé
Sam Ouandja
Kouadja
Bakouma
Yalinga
Rafai
Zémio
Djéma
Ouango
Salo
Tomori
Yokadouma
Goré
Doba
Sarh
Am Timan
Al Fifi
Bondo
Bumba
MAMBÉRÉ-KADÉI
NANA-MAMBÉRÉ
SANGHA-MBAÉRÉ
OUHAM PENDÉ
OUHAM
LOBAYE
OMBELLA-MPOKO
NANA GRÉBIZI
KÉMO
OUAKA
BAMINGUI BANGORAN
HAUTE-KOTTO
VAKAGA
BASSE KOTTO
MBOMOU
HAUT MBOMOU
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Joint Task Force Bangui
Battle Group
Military Observer Position
National Capital
Préfecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Préfecture Boundary
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
0 50 100 150 200 250 km
0 50 100 150 mi
Map No. 4522 Rev. 12 UNITED NATIONS
June 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

